البيرق - السبت ٦ شباط ٢٠١٠ - العدد ١٩٩٧٢ - السنة ٩٨

كاسيزي حاضر في اليسوعية حول مشاكل الاحكام الدولية

الجرائم الانسانية وراءها منظمات ارهابية ضخمة

■ نعمل بسرعة كبيرة وبشكل حيادي ومنصف

* كاسيزي *

* الحضور *

نظمت جامعة القديس يوسف في بيروت مؤتمرا صحافيا مساء امس في قاعة بيار ابو خاطر في كلية الآداب والعلوم الانسانية – طريق الشام، تحدث فيه رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان القاضي انطونيو كاسيزي، تحت عنوان "المشاكل الحالية في الاحكام الدولية الجزائية"، بحضور رئيس الجامعة الاب البروفسور رينيه شاموسي، وزير الاعلام الدكتور طارق متري، وزير العدل البرفسور ابراهيم النجار، النواب مروان حمادة، نبيل دو فريج، فؤاد السعد، العقيد بشارة الخوري ممثلا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع المحامي الياس المر، الدكتور انطوان عيسى الخوري ممثلا وزير السياحة فادي عبود، الدكتور حسن حلواني ممثلا وزير التربية الدكتور حسن منيمنة، النائب السابق نايلة معوض ، نائب رئيس المحكمة الدولية القاضي رالف رياشي، وعدد كبير من السفراء والقضاة والشخصيات الفكرية والدينية والقانونية والثقافية والاعلامية. بدأ المؤتمر بالنشيد الوطني اللبناني بعده القت مسؤولة الاعلام في الجامعة سينتيا غبريل كلمة رحبت فيها بالحضور وشددت على اهمية هذا المؤتمر.

والقى رئيس الجامعة الاب البروفسور رينيه شاموسي كلمة جاء فيها: "تتشرف جامعة القديس يوسف ان تستقبلكم اليوم كونكم كما يعرف جميعنا استاذا جامعيا في القانون الدولي ولأن الامم المتحدة قد اختارتكم لتتسلموا رئاسة المحكمة الخاصة بلبنان، وذلك بعد ان سبق وعينتكم في منصب رئيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافياالسابقة. تبدو هذه المهمة التي تضطلعون بها اليوم صعبة ومحفوفة بالمخاطر، لا سيما انكم تعملون على حالة خاصة في بلد معروف بتعقيداته، اضافة الى المشاكل المتعددة على صعيد القانون الدولي المرتبطة بتدخلات جمة للامم المتحدة في هذا النطاق، الا اننا على دراية بجدارتكم ونعلم ايضا انكم عبرتم بصراحة خلال السنوات الاخيرة عن رأيكم بالواقع الذي يخلفه القانون الدولي على الاوضاع المحلية ونحن نتطلع هذا المساء الى الاستماع اليكم في هذا الاطار".

ثم ألقى عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف البروفسور فايز حج شاهين كلمة ذكر فيها بالمادة الرابعة من شرعة جامعة القديس يوسف التي تنص على أن الجامعة تأخذ على عاتقها مهمة التعليم والبحث من أجل ترقية الإنسان. إن ترقية الإنسان التي تهدف إليها الجامعة لا تقتصر على تأمين الحصول على ثقافة معينة والتحكم بتقنيات معينة، بل هي منفتحة على المسائل الأساسية التي تفرض نفسها على ضمير كل إنسان". ضمن هذه المسائل تندرج العدالة الدولية، التي تشكل، حسب ما ورد في كتاباتكم، عملا حضاريا. إن موضوع محاضرة اليوم ينسجم مع سياسة الإنفتاح التي تتبعها الكلية منذ سنوات عدة. فمركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي "سيدروما"، التابع للكلية، نظم مؤتمرات جرت خلالها معالجة مسائل متعلقة بالقانون الدولي العام. ففي سنة ٢٠٠٣، نظم المركز المذكور مؤتمرا بعنوان "الإنصاف في مختلف أوجهه"، شارك فيه السيد بدجاوي، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية، الذي القى محاضرة عالج فيها مسألة الإنصاف في القانون الدولي العام. وفي عام ٢٠٠٤، نظم مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي مؤتمرا حول المسؤولية في الحق العام، بصورة خاصة. وقد اشترك في ذلك المؤتمر الأساتذة جان كومباكو. ان الفقرة (ب) من مقدمة الدستور اللبناين تعلن ان "لبنان هو عضو مؤسس وفاعل في منظمة الأمم المتحدة وهو ملتزم بمواثيقها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والمادة ٢ من قانون اصول المحاكمات المدنية، الذي يكرس مبدأ تسلسل القواعد القانونية، ينص على ان المعاهدات الدولية لها قوة القوانين الداخلية. ان هذين النصين يعطيان القوة الإلزامية للاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية بشأن انشاء المحكمة الخاصة بلبنان، الذي أصبح نافذا في ٣٠ أيار ٢٠٠٧ بموجب القرار ١٧٥٧.

ثم ألقى رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان انطونيو كاسيزي محاضرته بدأ فيها: "أعترف لكم بشعوري بالسعادة لأنني اتكلم معكم. تعلمت كثيرا وكانت لي خبرة واسعة، ويبقى لي أن أسعد مع جمهور أحبذ وجوده. أولا أود أن أتكلم اليوم عن المعضلات الأساسية التي تواجهها المحكمة الدولية، وسأقسم عملي الى ثلاثة اقسام . الأول :العلاقات بين العنف والعدل، الثاني: الأنظمة الوطنية والدولية للقضاء الجزائي. القسم الثالث: المعضلات والمشاكل التي تعترض المحكمة الدولية. كما يقول أحد الفلاسفة، إن العدل هو ما يقوم به الله سرا، وهذا هو دور العدل في العلاقات الإجتماعية، فهو ضروري، وأعتقد أن الفلاسفة اليونانيين الكبار هم الذين أدركوا بأن العدل هو الوسيلة الأهم لإيقاف العنف. واسمحوا لي أن أذكركم بأسطورة هي حديث لأفلاطون، حيث أشار الى ولادة الإنسان الادنى قوة من الحيوان والاضعف والمهدد بحياته، خصوصا إذا واجه الإنسان المجازر، وكان ليضيع الإنسان لولا الإله زوس الذي أنقذه ونشر العدل وإحترام الآخر. اظهر أفلاطون الرابط بين العدل والعنف والعلاقة الموجودة بين العنف والعدل وقانون "العين بالعين والسن بالسن"، والصحيح هو تحمل مسؤولية الجرم الذي يرتكبه الإنسان، ويمنع الإنقسامات التي يعانيها جراء الشغف والطمع، وكل ذلك يندرج في إطار العلاقات الإجتماعية التي نعيشها يوميا. إذا الدستور الدولي يكرس ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب بتقرير مصيرها، وهذا الحق تمثل بالإستقلالية وليس بالإستقلال، وهذا يذكرنا باستمرار العدل وحقوق الإنسان. والمادة الأولى تنص على تسوية النزاعات القائمة بين الدول من خلال العدل وصيانة السلام، فالميثاق يعطي الأولوية للسلام، وفي حال النزاع يعطي مجلس الأمن الأولوية للسلام على حساب العدل، أما اليوم فقد اختلفت الامور وبات السلام يخدم العدل والعدل هو الذي يسمح بترسيخ السلام. وقال أحدهم، نتكلم عن السلم الإيجابي والسلبي ونحن نتوجه اليوم لترجيح كفة العدل على السلام، أما القسم الآخر فهو العلاقة بين العدل الدولي والعدل الوطني، وما هي المحاكم التي يجب أن تنظر في الجرائم الجماعية والعنف ضد الإنسانية. ففي القرن الثامن عشر، أعطينا الأولوية لسيادة الأراضي ومبدأ الوطنية، فكان القضاة هم الذين يقومون بتطبيق العدالة. وتكلم شاب إيطالي عن العنف والتعذيب وكان ضد التعذيب والإعدام وضرورة تحسين الشروط في السجون، وقال إن الجريمة تسيء الى سمعة المجتمع، فعلى القاضي المحلي أن يهتم بهذه الحال، فإذا ارتكبت قضية في القسطنطينية مثلا، فليس من اختصاص قاض فرنسي أن يحكم في هذه القضية، لأن أهل القسطنطينية هم الذين عانوا من هذه الجريمة، فلذلك، المكان له تأثير، أما جريمة رواندامثلا، فالمحكمة الدولية لها الحق بأن تقوم في أي مكان من العالم، وخصوصا إذا كانت الجريمة ارتكبت ضد الإنسانية، وأعطي بعض الأمثلة، مثلا بينوشيه دكتاتور تشيلي توجه الى لندن للمعالجة، فادعى عليه قاض إسباني وتم توقيفه في لندن وحوكم هناك، ولاسباب صحية اعيد الى تشيلي وصدر في لندن قرار يقضي باعطاء الحق للمحاكم البريطانية بمحاكمته حتى وان لم يرتكب أي جريمة بحق مواطن إنكليزي. وايضا غيرهم كثر، بسبب مواقعهم في السلطة لا تستطيع دولهم أن تحاكمهم، إذا جميع هذه المشاكل تفرض ضرورة اللجوء الى محاكم دولية، ونحن نؤيد المحاكم الوطنية بالطبع، لكنها لا تملك القدرة على محاكمة المجرمين، لذلك ينبغي اللجوء الى المحاكم الدولية حيث يشترك قضاة من دول مختلفة في هذه المحاكم مما يعطي للعدالة مصداقية اكبر.وهذا النظام مبرر وقيام المحاكم الدولية لاحقاق العدل منصف للغاية. والان اتطرق الى المعضلات الاساسية التي تواجه المحاكم الجزائية الدولية، فعلى المستوى الدولي ليس هناك نظام قضائي كما في لبنان، لديكم قضاء ووزير للعدل وشرطة قضائية وقصور للعدل اذا لديكم نظام متين يغطي الاراضي اللبنانية برمتها من اجل تطبيق العدالة وكل القضاة يتكلمون اللغة نفسها وتعلموا في معهد واحد، اما في معظم دول العالم فليس هناك نظام قضائي، لكن اذا قرر البلد ان لا

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"

البيرق - السبت ٦ شباط ٢٠١٠ - العدد ١٩٩٧٢ - السنة ٩٨

كاسيزي حاضر في اليسوعية حول مشاكل

البيرق - ٣ -

يأخذ بقرار محكمة العدل الدولية فليس للاخيرة سلطة تنفيذية عليه، فمثلا رفضت الصين والولايات المتحدة وروسيا قرارات لهذه المحكمة. وما يخص المحكمة الدولية فلكل محكمة اختصاصها وليس من علاقات بين المحاكم، فمثلا في لاهاي يوجد ٤ محاكم وليس من علاقة مؤسساتية بينها، وهذا يعني ان المشاكل كبيرة ومعقدة. ففي التسعينات عندما كنت رئيسا لمحكمة يوغسلافياالسابقة عانينا على هذا الصعيد، علينا ان نوجد القاضي الفاعل في القضية التي يحكم فيها، بمعنى ان نؤمن له كل المعطيات اللازمة للنظر في القضية.فعندما نأخذ قرارات في محكمة لاهاي لا نستطيع ان ننفذ اي قرار منها،اما في ما يخص المحكمة الدولية الخاصة بلبنان فعلينا ان نتصل بالسلطات اللبنانية لتنفيذ قرار اتخذناه بحق احدهم في لبنان. وثمة مشكلة اخرى تعترض المحاكم الدولية اذ اننا نتعامل مع قضاة من جنسيات مختلفة ولا بد من ايجاد لغة قضائية مشتركة، حيث لكل قاض لغة قانونية خاصة به من خلفيات عدة، وفي هذا الاطار عملنا بجهد حتى وجدنا لغة مشتركة، خصوصا اننا نتكلم عن جرائم انسانية كالاغتيال والارهاب التي يكون وراءها منظمات ارهابية ومؤسسات ضخمة خططت وعملت لتنفيذه.انها جرائم تتطلب تحقيقات طويلة ومعقدة حتى يمكننا الوصول الى من اعطى الاوامر بأقتراف الجرائم الجماعية، فمثلا عن جريمة متحف اليهود في نيويورك اكتشفنا اوامر خطية صادرة عن النازيين. واليوم تعطى الاوامر للجنود بقتل الالاف حتى من دون اي امر خطي. الى ذلك فان المحاكم الدولية مكلفة للغاية لجهة تأسيس مكاتب لرئيس المحكمة وللدفاع وكل الموظفين.عندما كنت في لاهاي استوضحت المدعي العام عن عدد مرتكبي الجرائم فأجابني انهم بالآلاف، وهذا امر غير منطقي لتنفيذ الحكم فهناك ضرورة للمحاكم الدولية لملاحقة كبار المسؤولين فقط من دون التطلع الى المأمورين، لأن الامور تكون معقدة للغاية. نريد ان نعمل بسرعة كبيرة وبشكل حيادي ومنصف، لذلك طلبت من زملائي ان نعتمد على كتاب افلاطون في جمهوريته حين اعتبر ان العدل اغلى من الذهب.

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"